Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
Faculté des Sciences économiques, Commerciales et Sciences de Gestion
2021 – 2022

- **Niveau : L 1** **Semestre : S2**
- **Domaine : SEGC**
- **Matière : Sociologie des organisations 2**
- **Enseignant : BENCHAREF HOUCINE**
- **Séquence : C02/ 15-02**
- **Code de la ressource : L1_S2_SEGC_D212_C02/15**

مقياس: علم الاجتماع المنظمات

السنة الأولى علوم اقتصادية

السداسي الثاني

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

منسق المقياس الأستاذ: د. بن شارف حسين

(2022 / 2021)

الأستاذ: توباش شكيب محاضر للمجموعات: 1+2

الأستاذ: بن شارف حسين محاضر للمجموعات: 3+4+5+6+7+8+9+10

المحاضرة الأولى – مفهوم و نشأة علم الاجتماع المنظمات

قائمة المراجع الأساسية:

1. حسين عبد الحميد رشوان: علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
2. طلعت إبراهيم لطفي: علم اجتماع التنظيم، دار الغريب، القاهرة، مصر، 2007
3. عمّار بوحوش: الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008.
4. محمد المهدي بن عيسى:علم اجتماع التنظيم من سوسيولوجيا العمل إلى سوسيولوجيا المؤسسة، ط1، مطبعة إميابلاست، الجزائر، 2010.
5. محمد علي سالم: نظرية التنظيم، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، عمّان، 2009.
6. أحمد الأصفر وأديب عقيل علم الاجتماع التنظيم ومشكلات العمل دمشق منشورات جامعة دمشق 2012
7. عبد الله عبد الرحمان، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر ،ط 2، 2003
8. **Philippe scieur : sociologie des organisations, 2eme édition, Armand colin, paris, France, 2008.**
9. **Sabine Erbès-Séguin, La sociologie du travail, La Découverte, 2ème édition 2004**
10. **Claude Lafaye, Sociologie des organisations, Armand Colin, 2010.**
11. **Erhard Friedberg, Le pouvoir et la règle, Paris, Le Seuil, 1993**
12. **Michel Crozier, Erhard Friedberg, L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective Editions du Seuil, 1981.**
13. **Philippe Bernoux, Henri Amblard, Gilles Herreros, Yves-Frédéric Livian, Les nouvelles approches sociologiques des organisations, Seuil, 2005.**
14. **Michel Foudriat, Sociologie des organisations, Pearson Education, Paris, 2e édition, 2007.**

مـــــــــــــــقـــــــدمـــــــة:

علم الاجتماع المنظمات هو الدراسة العلمية لمختلف أشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات , في ضوء تعزيز وحدته وتماسكه, ووفقا للقيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية , والتي من شأنها أن تحدد أشكال التفاعل بين مكونات التنظيم, وفي علاقته بالمجتمع.

يهتم بالتحليل الاجتماعي للأداء المؤسسي , لأنماط القيادة , لوسائل الاتصال , آليات اتخاذ القرار , مشكلات التنظيم , أداء العاملين , والتحليل الاجتماعي لأنماط السلوك التنظيمي.

أهم مصادر الدراسات التنظيمية هي:

البيانات الموجودة في تقارير بحوث هاوثورن والتي ركزت على تحليل الأحداث الاجتماعية في موقف العمل وتحليل التفاعل والعلاقات من خلال قضاء ساعات طويلة في التنظيم وإقامة علاقات صداقة مع العاملين بحيث يسهل على الباحثين فهم العمليات والتفاعلات التي تحدث داخل التنظيم والتي تشكل جماعات غير رسمية.

الاتجاه البنائي القائم على النظريات والمفاهيم العامة في التنظيم ومنها صياغات فيبر وميشيلز. ويسعى هذا الاتجاه على اختبار محتوى تلك النظريات في ضوء دراسة تنظيمات واقعية، ويتسم ذلك المصدر بعدم اهتمامه بالعلاقات الشخصية في موقف العمل.

مسوح التنظيم التي تسعى إلى إجراء بحوث تهدف إلى قياس الروح المعنوية للعاملين في التنظيمات، وتحليل ظاهرة القيادة وربطها بالإنتاجية. تعتمد البحوث على الاستبيانات لجمع البيانات والتعرف على اتجاهات أعضاء التنظيم وربطها بمتغيرات أخرى كالخصائص الديموغرافية، الغياب، الإضراب.

ديناميات الجماعة ويعتمد المفهوم الأساسي فيها على المناقشة الجماعية للجماعة بهدف التعرف على علاقة الجماعة بسلوك الأعضاء واتجاهاتهم، دراسة ظاهرة القيادة والسلطة في الجماعة، التعرف على مناخ الجماعة وقيمها ومعاييرها وأهدافها ومدى توافقها مع أهداف التنظيم.

أعمال علماء نظرية اتخاذ القرارات والتي يشكل فيها الفرد الوحدة الأساسية في الدراسة من حيث كيفية اتخاذه لقراراته وأهدافه وما العمليات التي تحكم صنع القرار في التنظيم للتغلب على القيود التي تفرض عليه ، بالإضافة إلى محاولة التعرف على العوامل التي تحكم سلوك الفرد حينما يتخذ قراراته. ويمثل هذا الاتجاه القدر على تحقيق التكامل بين الاتجاهات الفكرية التي تركز على العوامل الاجتماعية والنفسية في التنظيم وبين اتجاه الإدارة العلمية الذي يهتم بترشيد السلوك لتحقيق أعلى درجة في الإنتاج.

التعريف بعلم اجتماع التنظيم وموضوعاته وطرائقه وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

يعد علم اجتماع التنظيم واحداً من ميادين علم الاجتماع الأكثر حداثة لاتصال موضوعاته اتصالاً مباشراً بقضايا علم الاجتماع المعاصر على الرغم من أنه يمكن تلمس بوادر التحليل الاجتماعي لقضايا التنظيم بمعناه العام في دراسات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في أعمال الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، وبخاصة في أعمال كل من هربرت سبنسر، و أوغست كونت، وكارل ماركس، وحتى دركهايم.

ويلاحظ أن دراسات علم الاجتماع التنظيم قد نمت بصورة مطردة مع الانتشار الواسع لاستخدام مفهوم "التنظيم" في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، ذلك أن هذا المفهوم بات يشكل الأساس الذي تشاد عليه الدراسات العلمية في المجالات المختلفة، نظراً لما يتيحه من إمكانية تنظيم تصور الإنسان للأشياء المحيطة به، وللظواهر التي يرغب بتحليلها ومعرفة العوامل المكونة لها، والعوامل المؤدية إليها.

لقد أخذت دراسات علم اجتماع التنظيم بالنمو والتطور مع تطور مفهوم التنظيم ذاته، ففي حين كانت الدراسات المبكرة لعلم الاجتماع تعالج القضايا الاجتماعية برؤية تنظيمية عامة، أصبحت دراسات علم الاجتماع المعاصر تعالج قضاياها برؤية تنظيمية أكثر دقة، وتستخدم في ذلك أدوات متطورة تتيح لها إمكانية تحليل أنماط السلوك الاجتماعي ضمن التنظيم بمستوياته المتعددة بصورة تختلف عما كانت عليه في الماضي.

أولاً– التعريف بعلم اجتماع التنظيم:

علم اجتماع التنظيم بالتعريف هو الدراسة العلمية لمختلف أشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات في ضوء آلياته التي تعزز وحدته وتماسكه من جهة، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الضابطة لهذه الآليات في المجتمع الأوسع من جهة ثانية. والتي من شأنها أن تحدد أشكال التفاعل بين مكونات التنظيم ضمن بنيته العامة، وفي سياق علاقته مع المجتمع المحيط.

وينطوي هذا التعريف على قضيتين أساسيتين ترتبط الأولى بموضوعه والثانية بمنهجية أبحاثه.

أ– موضوع علم اجتماع التنظيم:

يتمثل موضوع البحث في هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع في أشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات مختلفة، الرسمية منها وغير الرسمية، فالطابع التنظيمي للأداء الإنساني بات منتشراً في المجتمع الحديث بقوة، حتى أخذ يشمل مجمل النشاطات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبات من الواضح أن الفعاليات ذات الطابع الفردي آخذة بالتناقص التدريجي، حتى غاب العدد الكبير منها، ولم يعد له أية فعالية تذكر.

ففي المجال السياسي لم يعد دور الأفراد في العمل السياسي قائماً كما كان في الماضي، إذ أخذت تنتشر بقوة معايير العمل التنظيمي للأحزاب والجمعيات السياسية، والنوادي. وبات كل فاعل في النشاط السياسي لا يخرج عن كونه عضواً في تنظيم، أو اتحاد. وكل فاعل سياسي بوصف فرداً يمكن أن يتعرض للإزاحة والإبعاد كلياً لضعف حيلته أمام قوة الأحزاب والقوى المنظمة، والتي تجند لصالحها الرأي العام، وتستخدم وسائل الإعلام المتطورة.

وفي المجال الاقتصادي والإنتاجي، لم يعد للتنظيم الحرفي أو الأعمال ذات الطابع الفردي أي دور فاعل في الحياة الاقتصادية، ذلك أن الشركات الكبرى أخذت تستوعب الإنتاج والسوق بقوة، ولا تستطيع القوى الأخرى منافستها ما لم تكن على درجات عالية من التنظيم الذي يجمع الجهود، ويؤلف بينها، ويجعل منها كلاً موحداً تمتد نشاطاته وفعالياته إلى خارج حدود الدولة الواحدة.

وفي مجال التعليم والبحث العلمي أصبحت المؤسسات المنتجة للمعرفة على مستوى الأبحاث والدراسات، والتعليم، أكبر من أن تقوى على منافستها جهود الأفراد، وإن تعددت واتسعت، بل أن قوة العلماء وقدرتهم على العطاء العلمي، وإنتاج المعلومات أصبحت وقفاً على مقدار تفاعلهم مع المؤسسات العلمية التي تمد نشاطاتها وتجاربها إلى خارج حدود بلدانها، وبات العالم المنفرد المستقل عن المؤسسات عاجزاً عن المشاركة في إنتاج المعارف والمعلومات، وإن علت به معارفه، واتسعت تجاربه.

ويمتد الأمر إلى قضايا الصحة والخدمات والتعليم، ومختلف أشكال النشاط الإنساني التي أصبحت بمجموعها خاضعة للتنظيم، وتستمد قوتها بمقدار اعتمادها على تنظيم مواردها، وجمع قدراتها. مما يجعل لعلم اجتماع التنظيم مجالاً واسعاً يمتد من الصناعة إلى الزراعة، والسياسة، والسياحة، والتعليم والصحة والخدمات ومختلف أشكال النشاط الإنساني.

فالتنظيم الاجتماعي بأشكاله المختلفة، ومظاهره المتنوعة، وفق هذا التصور يشكل موضوع علم اجتماع التنظيم، بما ينطوي عليه من مشكلات وقضايا تخص أدائه بصورة عامة، وأداء العاملين فيه بصورة خاصة، مما يجعل لعلم اجتماع التنظيم ارتباطاً وثيقاً بموضوع العمل الإنساني الذي يرتبط بأنماط السلوك المهني والتنظيمي ضمن المؤسسات. وتبعاً لهذا التصور يمكن توصيف موضوعات علم اجتماع التنظيم بالقضايا التالية:

- قضايا التنظيم من حيث الأهداف، والمعايير، ومشكلات الاتصال، وكيفية اتخاذ القرار.
- السلوك الاجتماعي التنظيمي والعوامل المؤثرة فيه.

ب- منهجية الأبحاث في دراسات علم اجتماع التنظيم:

يأخذ علم اجتماع التنظيم بدراسة موضوعاته وتحليلها في ضوء آليات التنظيم ذاته، والتي من شأنها أن تعزز وحدته وتماسكه من جهة، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الضابطة لهذه الآليات في المجتمع الأوسع من جهة ثانية. فالأداء التنظيمي للمؤسسات، وفق هذا التصور لا يرتبط بمكوناتها التنظيمية أو بقدراتها الذاتية فحسب، إنما بطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع المحيط بها أيضاً. كما أن الأداء التنظيمي لكل مكون من مكونات التنظيم إنما يرتبط أيضاً بطبيعة علاقته بالمكونات الأخرى. ويندرج الأمر ذاته على السلوك التنظيمي للأفراد والجماعات الذي يتأثر بالاعتبارات التنظيمية والآليات التي تحدد مستوى التفاعل الاجتماعي والمهني ضمن التنظيم.

وتظهر خصوصية البحث في علم اجتماع التنظيم بمنحيين أساسيين يرتبط الأول بالفرضيات التي تفسر قضايا التنظيم، ويتعلق الثاني بمنهجية البحث وطرائقه في التفسير والتحليل.

أما فرضيات الأبحاث فلا بد من أن تُستمد من البيئة التنظيمية ذاتها، ومن البنية الاجتماعية لهذه البيئة، ذلك أن ما يميز علم اجتماع التنظيم عن العلوم الاجتماعية الأخرى في معالجته لقضايا التنظيم لا يكمن في موضوع البحث، نظراً لاشتراك علوم أخرى في دراسة القضايا نفسها، إنما بالمقولات النظرية المفسّرة لهذه القضايا. فعلم النفس (مثلاً) يعيد أشكال السلوك التنظيمي إلى الاعتبارات النفسية المتصلة ببنية الشخصية، ومكوناتها، وطبيعتها. بينما يأخذ علم الاجتماع العام بتفسير السلوك التنظيمي بعوامل

اجتماعية عامة، كالجنس ومستوى التعليم، ومكان الإقامة، والاتجاهات الثقافية وغيرها. أما علم اجتماع التنظيم فيأخذ بتحليل أنماط السلوك التنظيمي بصورة عامة، ويسعى للكشف عن تأثير العوامل التنظيمية، وبيئة التنظيم، في تلك الأنماط ودرجة انتشارها بين التنظيمات المختلفة في المجتمع الواحد، والمجتمعات المتعددة.

كما أن علم اجتماع التنظيم يستخدم في دراسة موضوعاته الطرائق والأدوات والوسائل التي يستخدمها علم الاجتماع العام، أو تستخدمها ميادين علم الاجتماع الأخرى، كعلم اجتماع العائلة، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم اجتماع التنظيم وغيرها، وتتمثل هذه الطرق بالطريقة التاريخية، وطريقة المسح الاجتماعي، وطريقة المقارنة، والطريقة التجريبية وغيرها.

ثانياً- مجالات الدراسة في علم اجتماع التنظيم وموضوعاته:

بالنظر إلى تعدد مجالات التنظيم في الحياة الاجتماعية بصورة عامة، يأخذ علم اجتماع التنظيم بدراسة مختلف أشكال التنظيم المنتشرة في المؤسسات على اختلاف أنواعها في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية وخلافها. وفي كل مجال من مجالات البحث يتناول علم اجتماع التنظيم موضوعات مختلفة تتعلق بطبيعة المجال، وخصوصياته.

أ- مجالات البحث في علم اجتماع التنظيم:

تنتشر مجالات البحث في علم اجتماع التنظيم بانتشار مجالات العمل الإنساني، فحيث يوجد العمل، يوجد مجال من مجالات البحث، وتأتي المؤسسات الاجتماعية التالية في مقدمة التنظيمات التي يتناولها علم اجتماع التنظيم، بالإضافة إلى مؤسسات عديدة أخرى يصعب حصرها:

- المؤسسات الإنتاجية كالشركات الزراعية والصناعية والتجارية، وشركات النقل، والسياحة، والمصارف وشركات التأمين، وغير من التنظيمات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية، سواء اتصفت بتبعيتها للدولة والقطاع العام، أو للقطاع الخاص.
- المؤسسات المعنية بالخدمات الاجتماعية، كمؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي (الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث وغيرها)، ومؤسسات الرعاية الصحية، (المستشفيات، والمصحات، ..) ومؤسسات الخدمات الاجتماعية الخيرية، (الجمعيات الخيرية والتعاونية والاتحادات التي لا تستهدف الربح المادي).
- المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام، وتوجيهه، ونشر المعارف، والعلوم وتحقيق عمليات التواصل مع المجتمعات الأخرى، تبعاً لحاجات المجتمع ومعاييره ونظمه الثقافية والحضارية، وغالباً ما تشمل هذه المؤسسات (الإذاعة والتلفاز والصحافة، ودور النشر..) بالإضافة إلى المؤسسات المنتجة للثقافة، وبخاصة في مجالات الفنون والآداب والسينما وغيرها.
- المؤسسات السياسية كالأحزاب والتنظيمات والاتحادات ذات الأغراض السياسية، والتي تهدف إلى المشاركة في القرار السياسي بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كجماعات الضغط، وجماعات المصلحة، وقوى المعارضة وغيرها من التنظيمات الاجتماعية المعنية بالمشاركة السياسية على اختلاف أشكالها.
- المؤسسات الأمنية المعنية بالمحافظة على أمن المواطن وأمن الدولة من المخاطر الثقافية والحضارية التي تهدد أمنها، وتجعلها عرضة للخطر. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسة الجيش المعني بحماية المجتمع من أي عدوان خارجي يهدده، وكذلك المؤسسات المعنية بالمحافظة على أمن المواطن وحمايته من الجرائم التي يمكن أن تهدده. وكذلك المؤسسات المعنية بحماية الدولة، ومؤسساتها ومنجزاتها.

- التنظيمات الاجتماعية ذات الأهداف الخاصة كاتحادات العمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة والحرفيين وغير ذلك من التنظيمات التي باتت تشغل موقعاً أساسياً وهاماً في بنية الانتاج بأشكاله المتنوعة الفكري منه والمادي والاقتصادي والتجاري وغيره.
- التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية ذات الأهداف الخاصة، والأهداف غير المشروعة في كثير من الأحيان، كالتنظيمات الكبرى المعنية بإنتاج الفساد، والدعارة والمخدرات والتي باتت تشكل مصدر خطر على المجتمعات في معظم دول العالم، حتى القوية منها، وغالباً ماتحمل هذه التنظيمات في مضمونها أبعاداً سياسية تفوق في أهميتها الأبعاد الربحية التي تسعى إليها، إذ تهدف هذه التنظيمات إلى تقويض دعائم الدولة، وجعلها خاضعة لتأثير جماعات المصلحة التي اصبحت بمثابة الأدوات الجديدة التي تستخدمها الدول الكبرى في السيطرة على الدول الأضعف، من خلال ما تمارسه من تفكيك أواصر الارتباط بين مكوناتها الثقافية والحضارية.

ب- موضوعات البحث في علم اجتماع التنظيم:

يأخذ علم اجتماع التنظيم بدراسة موضوعاته في كل مجال من مجالات بحثه بالنظر إلى المؤسسة المعنية بمجال العمل على أنها تنظيم اجتماعي يتصف بجملة من المقومات التي تميزه عن غيره وتجعله قادراً على أداء مهامه بالصورة الأفضل. ولهذا يعد تحليل النظم الأساس الذي تبنى عليه موضوعات البحث في علم اجتماع التنظيم، وتشمل هذه الموضوعات عادة القضايا الرئيسية التالية:

- التحليل الاجتماعي للأداء المؤسسي:

يعد الأداء المؤسسي واحداً من أهم موضوعات علم اجتماع التنظيم، ذلك أن المؤسسات العامة والخاصة إنما يتم إنشاؤها لتحقيق غايات محددة، وأهداف واضحة بالنسبة إلى المعنيين بهذا التأسيس وبهذا الإنشاء. وغالباً ما تنفق لهذا الغرض أموال كبيرة،

وتجند لها أعداد غفيرة من العاملين، فإذا لم يأت الأداء المؤسسي لها مكافئاً للقدرات الموظفة فيها ففي ذلك ما يدل على أن قدراً كبيراً من الهدر في الإمكانات والطاقات، والخسارة المادية والمعنوية التي تصيب المجتمع برمته، دون أن تعود المنافع إلى أي من المؤسسات الأخرى.

وتصبح دراسة الأداء المؤسسي للتنظيمات أكثر أهمية عندما تأخذ مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤثر في الأداء المؤسسي، وتجعله ينحرف عن أهدافه وغاياته الأساسية، ليصبح منتجاً لأهداف وغايات ليست غاياته، وأهداف ليست أهدافه، وقد يصل مستوى الخلل حداً يجعل هذه المؤسسات تؤدي نتائج مناقضة لما هو مطلوب منها، كأن تصبح المؤسسات الثقافية مثلاً منتجة لثقافة الآخرين، ومساعدة على الاختراق الثقافي الذي يهدد وحدة الأمة، وتماسكها. مما يجعل تحليل الأداء التنظيمي للمؤسسات الثقافية ضرورة من ضرورات المحافظة على أهدافها، وضرورة من ضرورات المحافظة على الموارد التي يملكها المجتمع وعدم بعثرتها.

- التحليل الاجتماعي لأنماط القيادة في التنظيم:

تسهم أنماط القيادة في التنظيم الاجتماعي بتحديد جملة من القضايا المتنوعة، فهي تسهم في تحديد مستوى الأداء التنظيمي للمؤسسة، وفي اتجاه هذا الأداء، ودرجة توافقه مع الغايات الأساسية التي يسعى إليها التنظيم، أو تسعى إليها المؤسسة. فقد ينحرف التنظيم بكليته عن أهدافه بفعل انحراف قيادته، أو اضطرابها في إدارتها للمؤسسة. كما تسهم أنماط القيادة في تحقيق عملية التوافق بين مكونات التنظيم وتجعله أميل إلى التماسك والارتباط، أو أكثر ميلاً إلى التشتت والبعثرة مما يضعف المؤسسة، ويجعلها غير قادرة على أن تؤدي وظائفها بالشكل المخطط لها.

- التحليل الاجتماعي لوسائل الاتصال وقنواته في التنظيم:

ترتبط آليات الاتصال ضمن التنظيم في جزء كبير منها بأنماط الإدارة التي تقوده، فالطرق المتاحة للفاعلين لتحقيق عملية التواصل بينهم قد تسهم في تعزيز الترابط بين مكونات التنظيم وتجعله قادراً على الأداء الأفضل لوظائفه. وقد تؤدي صعوبات التواصل بين المكونات إلى جعلها أكثر بعثرة وتشتتاً، مما يفقد التنظيم عاملاً أساسياً من عوامل قوته. وإلى جانب ذلك قد تؤدي عمليات التواصل السهلة أيضاً إلى تعزيز أنماط سلوكية تبعد التنظيم عن غاياته وأهدافه. ولهذا فإن قنوات الاتصال تعد بحق بمثابة سلاح ذو حدين، فإذا لم يُحسن استخدامه يؤدي إلى ضعف التنظيم وفشله في أداء المهام الموكولة إليه، في الوقت الذي يأخذ فيه المعنيون بالتنظيم بالبحث عن أسباب المشكلة خارج العوامل المؤدية إليها.

- التحليل الاجتماعي لآليات اتخاذ القرار:

تشكل عملية اتخاذ القرار واحدة من العوامل الأساسية التي يبنى عليها الأداء التنظيمي، ففي حين يجتهد عدد كبير من الإداريين في صياغة معايير لاتخاذ القرار من تجاربهم التي تتفاوت في مستوى عمقها، إلا أن العدد القليل منهم يعيد مظاهر الفشل إلى الأسس التي اعتمدها؛ ظناً منه أن عوامل الفشل إنما تعود إلى اعتبارات أخرى خارجة عن إدارته.

وللآليات اتخاذ القرار أشكال عدّة تختلف باختلاف طبيعة التنظيم، ومجالات عمله، وليس من اليسير تطبيق أشكال محددة في المؤسسات المختلفة. ذلك أن ما يناسب تنظيم اجتماعي محدد لا يناسب بالضرورة تنظيم اجتماعي آخر، والطرق المعتمدة لاتخاذ القرار في مؤسسة إدارية محددة قد لا تناسب مؤسسات إدارية أخرى برغم وجوه التقارب بين هذه المؤسسات.

- التحليل الاجتماعي لمشكلات التنظيم:

يجابه التنظيم في معظم الأحيان مشكلات عديدة لا تتصل بطبيعة القيادة، ولا بأشكال اتخاذ القرار فحسب، إنما بطبيعة تفاعل التنظيم مع البيئة المحيطة به، وبطبيعة القيم والاتجاهات الاجتماعية خارج التنظيم. وبطبيعة الموازنات التي تقيمها المؤسسات الأكبر بين اعتبارات كثيرة. فقد تحول الاعتبارات السياسية في كثير من الدول دون تحقيق التنظيم لأهدافه الاقتصادية، بينما تعيق الاعتبارات الاقتصادية الأداء التنظيمي للمؤسسات السياسية في دول أخرى. وقد تؤدي الاعتبارات الاقتصادية إلى تعطيل الأداء المؤسسي لتنظيمات الرعاية الاجتماعية، كما تشكل المنافسة الاقتصادية عاملاً أساسياً من العوامل التي تؤدي إلى انتشار مشكلات لا يستطيع التنظيم تجاوزها بمفرده، وكل ذلك يشير إلى أن عدداً من مشكلات التنظيم يمكن أن يعود إلى قضايا خارجة عن التنظيم كلياً.

وقد تنتشر في بنية التنظيم مشكلات من نوع آخر تؤدي إلى تعطيل وظائفه، والحيلولة دون تحقيق أهدافه، ومن ذلك مظاهر الصراع الاجتماعي داخل التنظيم، وبخاصة بين القوى الفاعلة فيه، حيث يصبح الصراع حول السلطة وإدارة المؤسسة موضوعاً أساسياً من مواضيع الصراع تارة، أو تحقيق أكبر قدر من المنافع والمصالح الشخصية على حساب الأداء التنظيمي تارة أخرى. وقد تنتشر مظاهر الصراع الاجتماعي ضمن المؤسسة لاعتبارات اجتماعية وثقافية وسياسية. وفي الحالات المختلفة يؤدي الصراع المؤسسي إلى فشل المؤسسة، وغالباً ما يأخذ الإداريون بتفسير ذلك بعوامل كثيرة أخرى قد تكون بعيدة عن العامل الحقيقي.

- التحليل الاجتماعي لأنماط السلوك التنظيمي:

تنتشر في التنظيم الاجتماعي عادة بمجموعة كبيرة من أنماط السلوك، يقترب بعضها من بعضها الآخر تارة، ويبتعد بعضها عن بعضها الآخر تارة أخرى، وقد تتوافق في

بجملها مع أهداف التنظيم، الأمر الذي يعزز وحدة التنظيم وفعاليته، وقد تأتي هذه الأنماط السلوكية بعيدة عن أهداف التنظيم مما يسبب قدراً كبيراً من الهدر، وتظهر هذه الأشكال في اللامبالاة، وغياب الإحساس بالمسؤولية، والتسيب وغير ذلك. وقد تأتي الأنماط السلوكية أيضاً مناقضة تماماً لأهداف التنظيم وغاياته، الأمر الذي يؤدي إلى جعل المؤسسة تفشل في أداء وظائفها فشلاً واضحاً، وقد تجعلها تؤدي الوظائف المناقضة لما هو مطلوب منها. ومثال ذلك أن تظهر أنماط سلوكية يصبح هدف الأفراد من خلالها تأمين حاجاتهم الخاصة، بصرف النظر عما يترتب على ذلك من نتائج تمس المؤسسة برمتها.

- التحليل الاجتماعي لأداء العاملين

يشكل الأداء المهني للعاملين الأساس الذي يتحقق من خلاله الأداء التنظيمي للمؤسسة، وقد تؤدي مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى جعل الأداء المهني للعاملين ضعيفاً دون أن يكون للعوامل التنظيمية تأثير كبير، فقد يعود ضعف الأداء المهني للعاملين إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي يعيشونها خارج مؤسساتهم، أو إلى ضعف مستويات تعليمهم، أو عدم توافق اتجاهاتهم وميولهم، وتخصصاتهم مع طبيعة الأعمال المطلوبة منهم في المؤسسة. فإذا جاءت هذه الأعمال على درجة كبيرة من التوافق مع أهدافهم وغاياتهم، فإن احتمالات الأداء تكون عالية، وفي حال جاءت هذه الأعمال المنوطة بهم غير متوافقة مع طموحاتهم، وتخصصاتهم، فمن الطبيعي أن يشكل ذلك عاملاً أساسياً من عوامل ضعف الأداء المهني، وقد ينتهي الأمر إلى فشل التنظيم فشلاً كلياً.

ثالثاً: طرائق البحث في علم اجتماع التنظيم:

يستخدم الباحثون في علم الاجتماع طرقاً متعددة في البحث، تختلف باختلاف موضوعاته، ومجالات دراسته. وتتميز هذه الطرق عن بعضها بعضاً بجملة من السمات

والخصائص التي تجعل هذه الطرق مناسبة للأغراض المختلفة التي يتطلبها البحث من موضوعات كمية، أو كيفية. ويميز الباحثون في هذا المجال بين طريقة دراسة الحالة، وطريقة تحليل المضمون، وطريقة المسح الاجتماعي، وطريقة المقارنة، والطريقة التجريبية. ويستخدم علم اجتماع التنظيم هذه الطرق بأشكال مختلفة تبعاً لغاياته، ولخصوصيات موضوع دراسته.

أ. طريقة دراسة الحالة:

تستخدم هذه الطريقة عند اهتمام الباحث بدراسة المؤسسات بوصفها نسقاً متكامل العناصر مترابط الأجزاء. ففي دراسة هذه المؤسسات يجد الباحث نفسه مضطراً لاستخدام هذه الطريقة لكونها تساعد في تحليل واقع المؤسسة وأبعادها، فيسعى إلى تحليل العناصر الأساسية التي يتكون منها التنظيم والوظائف المنوطة بكل عنصر من عناصره، وفي أشكال العلاقات التي تربط هذه العناصر بين بعضها بعضاً.

فالمؤسسة وفق هذا التصور تشكل وحدة متكاملة، وعند البحث في عوامل نموها أو في العوامل التي تعيق عملية الأداء فيها، غالباً ما تُستخدم طريقة دراسة الحالة للتعرف على أوجه القصور الوظيفي في أي نشاط من نشاطات المؤسسة أو في أي عنصر من عناصرها، حيث يتم التمييز في إطار المؤسسة بين الأقسام والفروع المكوّنة لها تبعاً لمهام تقسيم العمل وتوزيع الوظائف، فإذا ما تبين وجود عقبات مهنية في هذا القسم أو ذاك اتجه البحث إلى موضع الخلل ليتعامل معه في مستوى آخر من البحث كوحدة تحليل أيضاً، ويعتمد في ذلك على دراسة الحالة. ومن الملاحظ أن هذه الطريقة تستخدم في الحالات التي تغيب فيها الرؤية العامة للأشياء، في الوقت الذي تزداد فيه الدراسة التفصيلية الجزئية التي تعيق الرؤية الكلية.

ج . طريقة المسح الاجتماعي:

تستخدم هذه الطريقة حيث يكون في مقدور الباحث أن يعبر عن آرائه وأفكاره دون خوف أو تردد، وحيث يكون في مقدوره أن يتحدث عن بحثه وأهدافه مع المعنيين به سواء أكانوا أفراداً أو جماعات أو مؤسسات. كأن يهدف مثلاً إلى التعرف على واقع العمال في قطاع صناعي معين، للكشف عن عوامل اللامبالاة والتهرب من العمل وغيرها من الظواهر. عندئذ يستطيع الباحث أن يقوم ببحثه بالتعاون مع الأشخاص المعنيين بعملية الإنتاج ويرغبون في تحسينه، كما أنه يستطيع ذلك بالتعاون مع العاملين أنفسهم للكشف عن مواطن تذمرهم، والأسباب التي تدعوهم إلى إهمال واجباتهم المهنية نحو المؤسسات التي يعملون فيها.

وفي هذا السياق يستطيع الباحث اختيار عينة من العمال الذين يمثلون زملائهم في العمل، ويجري المقابلات معهم ويتعرف على آرائهم ومشكلاتهم من خلال قائمة استبيان يكون قد أعدها مسبقاً لهذا الغرض. ومن ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها ليخلص إلى تقرير النتائج المرغوب فيها.

وتستخدم هذه الطريقة أيضاً في مجالات أخرى، مثل التعرف على كمية الإنتاج الذي تحققه مجموعة كبيرة من المؤسسات الإنتاجية، حيث يتم توزيع قائمة استبيان تتضمن المعلومات المرغوب فيها من المؤسسة على تدوين إجاباتهم بالطريقة التي تنص عليها قائمة الاستبيان. وقد تنتشر مثل هذه البحوث بمسميات مختلفة كالمسح الزراعي والمسح الصناعي، والمسح التجاري وغيرها، حيث يتم رصد كل الفعاليات الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع الإنتاجي أو ذاك.

د . طريقة المقارنة:

تقضي ضرورات البحث الاجتماعي في مجال التنظيم التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسات المختلفة، أو النشاطات الاقتصادية المتعددة. فقد يرغب الباحث

في معرفة الفعالية الاقتصادية التي يؤديها قطاع الزراعة بالمقارنة مع الفعالية الاقتصادية التي يؤديها قطاع الصناعة مثلاً، في هذه الحالة يعتمد الباحث على ما يسمى بطريقة المقارنة، حيث يقوم بمقارنة مستلزمات الإنتاج في هذا القطاع، ومستلزماته في القطاع الآخر، من حيث رأس المال المستخدم، وقوة العمل القائمة على عملها، والإمكانات المادية والتقنية التي يتصف بها كل قطاع، لتصل المقارنة أخيراً بين نسبة الإنتاج الفعلي إلى حجم ما هو مستثمر في القطاعين وتقرير درجة الفعالية الاقتصادية بين كل منهما.

وتستخدم هذه الطريقة في الغالب عندما يراد اتخاذ قرار اقتصادي ليكون في مقدور المخطط أن يختار بين مجموعة من القرارات التي تحدد مسارات التنمية الاقتصادية في هذا البلد أو ذاك، فعملية اتخاذ القرار جزء أساسي لا يتجزأ من العمل الاقتصادي، ولا يتاح للمعنيين بأمور التنظيم اتخاذ القرارات الصحيحة إلا من خلال المقارنة الصحيحة بين فعاليات النشاطات الاقتصادية، أو من خلال المقارنات بين الضروري من الاستهلاك وغير الضروري بالنسبة إلى مرحلة دون غيرها. وفي ضوء ذلك تبرز أهمية طريقة المقارنة التي تمكن المخطط من اتخاذ القرار الصحيح في الظروف المناسبة له.

هـ – الطريقة التجريبية:

تبرز أهمية هذه الطريقة في الأعمال التي تكتسب طابعاً علمياً بالدرجة الأولى، فعندما يرغب الباحث بالتعرف على فعالية طريقة جديدة من طرق الإنتاج يستطيع أن يضع هذه الطريقة موضع التطبيق الفعلي في إطار مؤسسة إنتاجية معينة، يقرر بعد ذلك صلاحية هذه الطريقة لأن تكون شاملة لفروع الصناعة الأخرى أو للنشاطات الأخرى.

غير أن هذا الاستخدام غالباً ما يكون مكلفاً للغاية، فقد تتوقف مؤسسة من المؤسسات عن الإنتاج لفترة من الزمن تطول أو تقصر تبعاً للفترة التي تتطلبها التجربة، الأمر الذي يجعل هذه الطريقة وبهذا الشكل، مناسبة لنوع محدد من التجارب، دون غيره من الأنواع بحكم ما تتطلبه من تكاليف لا يسوّغها أحياناً المتوقع من نجاحها. وقد

استخدمت هذه الطريقة دراسات اقتصادية واجتماعية عديدة من أبرزها الدراسات المرتبطة بالإدارة العملية (تايلور)، وتجارب مدرسة العلاقات الإنسانية مع بدايات القرن العشرين.

كما أن الباحثين في علم اجتماع التنظيم، وكذلك الباحثين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية يستفيدون عادة من استخدام المنطق التجريبي، دون الاعتماد على طريقة التجريب كما هي في العلوم الطبيعية، فقد أتاح استخدام النماذج الرياضية في علم الاجتماع إمكانية التمييز بين المتغيرات التي تدخل في تفسير الظواهر لبيان الأهم منها، ويعد هذا التمييز بمثابة الأساس الذي يقوم عليه المنطق التجريبي في العلوم كافة.

ومن الملاحظ أن استخدام أي من الطرق المشار إليها لا يعد كافياً بمفرده في أي من البحوث المرتبطة بعلم اجتماع التنظيم، فقد يعتمد الباحث على طرق مختلفة، تتباين بينها بتباين البيانات والمعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها، فقد يستخدم طريقة واحدة فقط إذا ما كان البحث المرغوب فيه بسيطاً ومحدوداً بدقة، ولا تتجاوز أسئلته عدداً قليلاً، ومن الطبيعي أن تزداد حاجة الباحث إلى طرق أكثر دقة كلما اتصف بحثه بالتعقيد، وقد يضطر الباحث إلى استخدام طرق البحث المختلفة في آن واحد.

رابعاً: علم اجتماع التنظيم والعلوم الاجتماعية الأخرى:

يشترك علم اجتماع التنظيم مع العلوم الأخرى في جملة من الموضوعات التي يهتم بها، ويتناولها بالتحليل والدراسة. وتعد علوم الاجتماع والاقتصاد، والنفس، والنفس الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية من أكثر هذه العلوم ارتباطاً بهذا الميدان من ميادين علم الاجتماع.

وتتميز العلوم الاجتماعية في معالجتها لموضوعاتها بالافتراضات الرئيسية التي تعتمد عليها في تفسير الظواهر والمشكلات الأساسية التي تهتم بها. فالسلوك الإنساني موضوع

يهتم به كل من علم النفس وعلم اجتماع التنظيم، غير أن كلا منهما يعتمد افتراضات نظرية مختلفة لتفسير مظاهر السلوك، ففي حين يعتمد علم النفس في تفسيره لمظاهر السلوك على الافتراضات التي تميز بين أشكال السلوك باختلاف الخصائص النفسية الذاتية للفاعلين، نجد أن علم اجتماع التنظيم يهتم بالظروف الاجتماعية المتعلقة بظروف العمل ليفسر من خلالها تباين أشكال السلوك الإنساني. كما يعتمد علم الاقتصاد على الافتراضات التي تفسر أشكال السلوك باختلاف العوامل الاقتصادية المرتبطة بمسائل العرض والطلب، والسوق والعوامل التجارية وغيرها.

أ – علم اجتماع التنظيم وميادين علم الاجتماع:

يعتمد علم اجتماع التنظيم في دراسته للمشكلات الاجتماعية ضمن الحياة التنظيمية على مبادئ وأسس علم الاجتماع العام، لذلك من الطبيعي أن تأتي ارتباطاته بعلم الاجتماع العام، وميادين علم الاجتماع الأخرى وثيقة، ومتكاملة. ومن الملاحظ أنه من الصعوبة تحليل الظواهر الاجتماعية وكأنها أجزاء منفصلة ومستقلة عن المحيط الاجتماعي العام.

يبرز ارتباط علم اجتماع التنظيم بعلم الاجتماع العام من خلال اعتماده على المبادئ الأساسية التي يعتمدها علم الاجتماع سواء من حيث الأصول النظرية في دراسته لموضوعاته، أو من حيث الأصول المنهجية التي يعتمدها، أو من حيث الأدوات والتقنيات التي يستخدمها، لذلك فإن ارتباطه بعلم الاجتماع العام ارتباط وثيقاً، فيستمد منه الأصول النظرية، والأسس المنهجية، في الوقت الذي يستفيد علم الاجتماع من نتائج البحوث والدراسات التي يخلص إليها علم اجتماع التنظيم، ويستفيد من ذلك في تطوير النظرية الاجتماعية، وتعزيز قدرتها على فهم الواقع بنوعياته المختلفة.

وهو على درجة عالية من الارتباط بعلم الاجتماع الريفي الذي يشترك مع علم اجتماع التنظيم في دراسة العدد الكبير من الظواهر الاجتماعية، وخاصة تلك المرتبطة

بمظاهر الهجرة والتحضر وانتقال السكان من الأرياف إلى المدن وبالعكس. فالاستقرار في المدن، وفي المراكز الصناعية الكبيرة، وقدوم السكان الريفيين إليها لا يعد موضوعاً خاصاً بعلم اجتماع التنظيم فحسب، بل هو موضوع مشترك يتناوله كل ميدان من ميادين علم الاجتماع من زوايا مختلفة. فعلم اجتماع التنظيم يولي اهتمامه بعوامل الجذب والاستقرار، والإقامة في المدن والمراكز الصناعية الكبيرة، بينما يهتم علم الاجتماع الريفي بعوامل الدفع، ويسعى إلى تحسين ظروف الاستقرار في الريف في ضوء ما يحدث من تطورات كبيرة في المدن ومراكز الصناعات الحديثة.

ويظهر ارتباط علم اجتماع التنظيم مع علم اجتماع العائلة من خلال الدراسة الاجتماعية التي يمكن أن يقوم بها كل منهما حول تركيب العائلة ووظائفها في المجتمعات الصناعية الحديثة، وخاصة في إطار الأسرة العمالية التي تتعرض في ظروف التطور المؤسسي إلى تغيرات كبيرة في بنيتها ووظائفها الأساسية، فتميل إلى انخفاض حجمها، وتراجع عدد الأطفال، ودخول المرأة ميدان العمل المستقل عن عمل الزوج، ويصبح عملها خارج المنزل، مما يمكنها من تحقيق بعض مظاهر الاستقلال الاقتصادي. ومع ذلك لا تعد هذه المظاهر ثابتة، أو دائمة، فقد تختلف اختلافاً جوهرياً بين الأسر، بحسب درجة اعتمادها النظم القرابية، ودرجة ارتباطها بالمجتمعات الأصلية لها. فقد نجد في المدينة الواحدة من الأسر ما يتصف بالاستقلال وعدم الارتباط القوي بالمجتمعات الأصلية، إلى جانب أسر أخرى تتصف بقوة الارتباط وشدة التماسك الاجتماعي، ويعد هذا التباين واحداً من الموضوعات التي يهتم بها علم اجتماع التنظيم، ويشترك في دراستها مع علم اجتماع العائلة.

كما يهتم علم اجتماع التنظيم بالموضوعات المتصلة بالتعليم الفني، ورعاية الإبداع، والدور الذي يمكن أن يؤديه نظام التعليم عموماً في تعزيز النشاط الصناعي، وتوفير الأطر الفنية والمهنية المتخصصة للمنشآت الإنتاجية المختلفة، فالتطبيقات المختلفة

للعلم والتكنولوجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقع التعليم ومستوياته، ومشكلاته من جهة، وبواقع البعد المؤسسي ومستويات تطوره، وقدرته على تلبية حاجات التطور المجتمعي المتعدد الجوانب. الأمر الذي يجعل لعلم اجتماع التنظيم ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع التربوي والأسس التي تقوم عليها مسارات التعليم وخططه، ومدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي في البلد المعني.

ويقال الأمر ذاته تقريباً في ميادين علم الاجتماع الأخرى، كعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع الثقافي وغيرهما.

ب – علم اجتماع التنظيم والعلوم الأخرى:

يشكل السلوك الإنساني مع العوامل المؤدية إليه، وما ينجم عنه من آثار تتصل بأشكال الصلات الاجتماعية والروابط القائمة بين الأفراد الموضوع الرئيسي المشترك بين علم اجتماع التنظيم والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. وتبرز في مقدمة العلوم التي تقترب في موضوعاتها من هذا الميدان من ميادين العلم وتشاركه اهتماماته كل من علوم الاقتصاد والنفس الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية.

ففي مجال العلوم الاقتصادية نجد موضوعات عديدة تستحوذ على اهتمام كل من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع في مجال التنظيمات، مثل موضوعات الإنتاجية، وتنظيم العمل، والتسويق، والموارد البشرية، وإدارة الأفراد، وغيرها. غير أن ما يميز معالجة علم اجتماع التنظيم عن معالجة العلوم الاقتصادية للموضوعات المشار إليها يكمن في المتغيرات الأساسية التي يلجأ إليها علم الاجتماع لتفسير الظواهر المتعددة، والمتنوعة، ففي حين تتجه دراسات علم اجتماع التنظيم إلى تفسير الظواهر المرتبط بقضايا الإنتاج، والتسويق، والتخطيط لقوة العمل بالعودة إلى طبيعة البنى الاجتماعية والنظم التي تحدد أشكال التفاعل الاجتماعي ضمن التنظيم، وصيغ العلاقات القائمة بين الأفراد. يلجأ الباحثون في العلوم الاقتصادية إلى تفسير المشكلات والقضايا المعنية بالدراسة بالعودة إلى

جملة من القوانين ذات الطابع الاقتصادي، والتي تقوم في مجملها على مبدأ التوازن بين العرض والطلب. أو بين الأجر والإنتاج، أو بين الكفاءة والأداء وغير ذلك من الاعتبارات. مما يشير إلى أن الاختلاف بين علم اجتماع التنظيم والعلوم الاقتصادية لا يكمن في الموضوعات المطروحة للدراسة إنما في طريقة المعالجة، وأساليبها، والمتغيرات المفسّرة للمشكلات والقضايا.

كما يشترك علم اجتماع التنظيم مع علم النفس الاجتماعي في الكثير من القضايا والموضوعات التي يهتم بها هذا الميدان من ميادين العلم. فمشكلات الإدارة، والقيادة، والرأي العام، ومستويات الأداء تستحوذ أيضاً على اهتمام الباحثين والمفكرين في كلا الميدانين، وتأتي طريقة معالجتهما، وأسلوب تحليلهما متباينة نسبياً، ويكمن وجه الاختلاف أيضاً في طبيعة الافتراضات التي تفسر واقع المشكلات. فعلم اجتماع التنظيم يميل إلى تفسير الظواهر المعنية بطبيعة النظم الاجتماعية المحددة لأشكال التفاعل بين الأفراد، بالإضافة إلى استعانته بالظواهر الاجتماعية المحيطة بالظواهر المدروسة وتتصل بها على نحو من الأنحاء. بينما تميل دراسات علم النفس الاجتماعي إلى تحليل الظواهر بالعودة إلى المتغيرات النفسية الاجتماعية المتعلقة بحياة الأفراد وظروفهم، مثل عوامل التنشئة، وأنماط الجماعات، وقضايا الاتصال وغيرها من المتغيرات التي تنجم عن تفاعل الذات مع الموضوع.

وأخيراً نلاحظ أن علم اجتماع التنظيم يشترك مع الخدمة الاجتماعية في عدد كبير من الموضوعات، وخاصة المتصلة منها بالخدمات المقدمة للعاملين، حيث يهتم الباحث الاجتماعي في مجال الخدمة لتوفير الحاجات الأساسية للعاملين من مسكن، وظروف عمل مناسبة، وأجور مرتفعة، وخدمات صحية وتعليمية مناسبة بغية تقديم ما يجب تقديمه للعاملين على اعتبار أن ذلك يعد حقاً من حقوقهم، وواجباً على المؤسسات يجب أن توفره للعاملين بصرف النظر عن طبيعة الإنتاج، وكفايته، ومقداره. أما علم اجتماع

التنظيم فيضيف إلى العناصر المشار إليها بعداً تفسيراً للمشكلات فيربط بين إنتاجية العمل مثلاً، ومشكلات السكن، أو الصحة، أو طبيعة الخدمات الأساسية المنتشرة بين العاملين.